



"لقد اغتصبونا جميعًا"

العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في السودان

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه أصحاب السلطة بوعودهم، ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة، أو عقيدة سياسية، أو مصلحة اقتصادية، أو دين، ونحصل على تمويلنا بشكل أساسي من أعضائنا ومن التبرعات الفردية. ونؤمن بأن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا إلى الأفضل.



صورة الغلاف: نساء يحملن متعلقاتهن ومن تيسرن في أحد شوارع أم درمان، المدينة التوأمة للعاصمة السودانية، في 29 مايو/أيار 2023. (Photo by -/AFP via Getty Images)

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2025
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2025

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: AFR 54/9201/2025

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

قائمة المحتويات

4	ملخص تنفيذي
7	المنهجية
9	نتائج وتوصيات

ملخص تنفيذي

"جاء أربعة من جنود قوات الدعم السريع إلى منزلي، وأمسك بي واحد منهم وقال إنّه يريد أن يغتصبني. حاولت أن أقاوم، ولكنه ضربني ببندقيته وهددني بأنه سيغتصب ابنتي الصغيرة إذا قاومت. وقيدَ اثنان منهم يديّ وجرداني من ملابسني، ثم اغتصبني ثلاثة منهم، على مرأى من ابنتي. لقد كان ذلك مهيناً للغاية. لم أتوجه بعد ذلك لأي مستشفى لأنني لم أرغب في أن يعرف أي شخص بالحادثة. أنتم أول من أطلع عليه عليها. أشعر أنني محطمة".

"حميدة"، أرملة في الـ30 من عمرها وناجية من حادثة اغتصاب جماعي في ود مدني بولاية الجزيرة.

لا يزال النزاع المسلح المتصاعد في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الذي اندلع في أبريل/نيسان 2023، يُلحق أضرارًا وخيمة ومدمرة بالمدينيين ويُهلك البلاد. فقد لقي عشرات الآلاف من الأشخاص حتفهم في خضم النزاع وأصيب كثير آخريين. وقد أكثر من 11 مليون شخص من منازلهم، من بينهم 8.6 مليون شخص نزحوا داخليًا. ولأكثر من ثلاثة ملايين آخريين بالفرار كلاجئين إلى البلدان المجاورة، حيث يعيشون في ظل ظروف مُزربة. يشهد السودان حاليًا أكبر أزمة نزوح في العالم.

وكان للنزاع الدائر أثار وخيمة ومدمرة بشكل خاص على النساء مثل "حميدة"، اللاتي تعرّضن للعنف الجنسي على نطاق واسع على أيدي قوات الدعم السريع. وفي هذا التقرير، تُوثق منظمة العفو الدولية 16 حادثة اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ارتكبتها عناصر قوات الدعم السريع على خلفية النزاع بحق نساء وفتيات في الخرطوم وبلدات وقرى أخرى في ولاية الجزيرة، وولايات في شمال وجنوب دارفور. وتتضمن هذه الحوادث 11 حادثة اغتصاب فردي وجماعي وقعت بحق 36 امرأة وفتاة، وحادثة استعباد جنسي لامرأتين، وحادتني اعتداء جنسي على أربع نساء وفتيات. ووقعت جميع حالات الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى بين 17 أبريل/نيسان 2023 وأواخر أكتوبر/تشرين الأول 2024. وقد مارست قوات الدعم السريع العنف الجنسي على نطاق واسع في بلدات وقرى في السودان لإذلال وإهانة المجتمعات المحلية، وإحكام سيطرتها عليها، وتهجير أفرادها.

ووفقًا لما وثقته منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات، تعرّضت النساء والفتيات في الخرطوم والمدن المثيلة لها، مثل بحري وأم درمان، للاغتصاب الفردي والجماعي على أيدي جنود قوات الدعم السريع؛ إذ اغتصبوا النساء والفتيات داخل منازلهن أو اختطفوهن واغتصبوهن في أماكن سكنية يقيم بها الجنود. وكان من بين اللاتي تعرّضن للاغتصاب الفردي والجماعي عاملات في المجال الطبي، وقد أرغمن أيضًا على معالجة الجنود المصابين من قوات الدعم السريع. كما قُتلت امرأتان قاومتا محاولة اغتصابهما. ولإعداد هذا التقرير، وثقت منظمة العفو الدولية حالتين أخضع فيهما عناصر من قوات الدعم

"لقد اغتصبونا جميعًا"

العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في السودان

منظمة العفو الدولية

السريع امرأتين في الخرطوم لظروف الاستعباد الجنسي؛ وقد وقعتا في الأسر لعدة أيام، وكانت إحداهما أسيرة لأكثر من 30 يومًا.

وفي ولاية الجزيرة، وثقت منظمة العفو الدولية تعرّض خمس نساء وفتيات للاغتصاب الفردي والجماعي في منازلهن على أيدي عناصر قوات الدعم السريع؛ ووقعت أغلبية الحوادث في حضور أفراد أسرهن، بعد سرقة المقتنيات الثمينة بالمنزل في بعض الحالات. وفي إحدى الحالات، قتل جنود قوات الدعم السريع امرأة بالرصاص بعدما تعرضت لاغتصاب جماعي. وفي حالة أخرى، أنجبت امرأة طفلًا بعدما اغتصبها جندي من قوات الدعم السريع، فهجرها زوجها بعد ذلك.

وتعرّضت نساء وفتيات في إقليم دارفور أيضًا للاغتصاب الفردي والجماعي على أيدي عناصر قوات الدعم السريع. ففي 2023، خلّصت منظمة العفو الدولية إلى أن عناصر قوات الدعم السريع والمليشيات الموالية لها اغتصبوا نساءً وفتيات في دارفور ومارسوا أشكالًا أخرى من العنف الجنسي بحقهن. ولإعداد هذا التقرير، وثقت منظمة العفو الدولية حوادث اغتصاب فردي وجماعي واعتداء جنسي لنساء وفتيات، من بينهن نازحات داخليًا وحوامل. وفي إحدى الحالات، اغتصب عناصر من قوات الدعم السريع 20 امرأة وفنّاء بشكل جماعي في قرية أم شنبات بشمال دارفور.

إضافةً إلى الاغتصاب الفردي والجماعي، مارس جنود قوات الدعم السريع أيضًا أشكالًا أخرى من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، تضمنت ضربهن وجرهن بأنصال حادة، وسكب سوائل ساخنة ومغلية على أجسادهن، ما تسبب في إصابات جسدية بالغة لهن. وتأتي أعمال العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الأخرى التي يمارسها عناصر قوات الدعم السريع على نطاق واسع في خضمّ النزاع الحالي، على خلفية عقود ينعم فيها الجنّة بالإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم.

وتعاني الناجيات من العنف الجنسي من إصابات بدنية وصدّات نفسية من جراء ما تعرضن له، حيث تعرّضت بعضهن لمشكلات صحية، من بينها آلام في الكلي وعدم انتظام دورات الحيض وصعوبات في المشي. وعانت بعض الناجيات أيضًا من صدّات نفسية وأصبّن بفقدان عرضي للذاكرة بسبب تعرضهن للاغتصاب. ولم يتسنّ لأي من الناجيات اللاتي أُجريتَ معهنّ المقابلات خلال إجراء هذا البحث، تلقي أي خدمات للرعاية اللاحقة لحوادث الاغتصاب، أو إبلاغ السلطات بما وقع لهن؛ فقد صُعّبَ عليهن الوصول إلى المنشآت الصحية أو الشرطة بسبب استمرار أعمال القتال، علاوةً على خوفهن من التعرّض للوصم أو الأعمال الانتقامية. وفي الوقت الراهن، لا تعمل نحو 80% من المستشفيات التي تقع في أشد المناطق المتضررة من النزاع الدائر في السودان.

ويستند التقرير إلى مقابلات أُجريت مع 30 شخصًا، من بينهم 16 ناجية من العنف الجنسي، وخمسة من أقرباء الناجيات، وخمسة محققين في مجال حقوق الإنسان، يراقبون النزاع الدائر في السودان عن كثب، وغيرهم. وأجريت هذه المقابلات في الفترة بين 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 و28 فبراير/شباط 2025. وقد أجري معظمها بين 18 و25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، في مستوطنة كيرياندونغو في أوغندا، التي تأتي آلاف اللاجئين السودانيين. وأجريت بعض المقابلات عن بُعد باستخدام تطبيقات الاتصال عبر الإنترنت. ولا يمثل عدد الحالات التي يتناولها هذا التقرير سوى جزء صغير من إجمالي عدد حالات العنف الجنسي التي وثقها آخرون، ومن بينهم مقدمو الخدمات، وهي مثال صارخ على طبيعة العنف الذي تعرّضت له النساء والفتيات السودانيات على مدى العامين المنصرمين.

ويُعَدّ الاغتصاب الفردي والجماعي والاستعباد الجنسي وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تُمارَس في سياق النزاعات المسلحة انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى جرائم حرب. وتُشكّل هذه الأعمال أيضًا انتهاكات للعديد من حقوق الإنسان، بما فيها الحق في المساواة وعدم التمييز والسلامة البدنية، والحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وقد وقعت حالات العنف الجنسي المؤثقة في هذا التقرير في سياق النزاع المسلح غير الدولي الدائر في السودان، وترقى إلى جرائم الحرب. إضافةً إلى ذلك، تُشير الأدلة المُجمّعة لغرض هذا التقرير، وتلك التي أوردتها سابقًا منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الأخرى وآليات الأمم المتحدة، منذ اندلاع النزاع في السودان في أبريل/نيسان 2023، إلى أن أعمال الاغتصاب والاستعباد الجنسي يُحتمل أنها قد مُورست كجزء من هجمات شنتها قوات الدعم السريع على نحو ممنهج ونطاق واسع على سكان السودان المدنيين. وتُشير هذه الأدلة أيضًا إلى أن عناصر قوات الدعم السريع قد عمدوا إلى اغتصاب النساء والفتيات على نحو ممنهج وواسع النطاق. ومن ثمّ، فإن أي أعمال اغتصاب تُمارَس في مثل هذا السياق، ويكون الجنّة على علم بالسياق على نطاق أشمل، قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

وقد كان رد فعل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية بشأن معاناة المدنيين السودانيين مشيئًا، وكان للنساء والفتيات النصيب الأكبر من هذه المعاناة، ولم يلقين سوى الإهمال والتجاهل خلال هذا النزاع المُدبر، على مدى ما يقرب من عامين. وقد أخفقت الجهود الدبلوماسية حتى الآن في وضع حدٍ

للاتهاكات، أو توفير الحماية للمدنيين، أو توفير المساعدات الإنسانية الكافية، أو محاسبة مرتكبي الجرائم. لقد حان الوقت لشركاء السودان على الصعيدين الدولي والإقليمي أن يمارسوا المزيد من الضغوط على الأطراف المتحاربة لوضع حدٍ لأعمال العنف الجنسي، وضمان إحقاق العدالة والمساءلة وإتاحة آليات لدعم الناجيات من العنف الجنسي، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة.

المنهجية

يُوثق هذا التقرير العنف الجنسي الذي مارسته قوات الدعم السريع بحق النساء والفتيات بين أبريل/نيسان 2023، حينما نشبت أعمال القتال في السودان، وأواخر أكتوبر/تشرين الأول 2024، ويُركّز فقط على حالات وقعت في الخرطوم، وولاية الجزيرة، وولايات شمال وجنوب إقليم دارفور.

يُوثق التقرير فقط حالات عنف جنسي وقعت لمجموعة صغيرة من السكان المتضررين من ويلات النزاع، إذ يصعب الدخول إلى السودان، حيث تقيم أغلبية الناجيات، بسبب انعدام الأمن. ويُشكل أيضًا إجراء المقابلات عن بُعد مع الأشخاص الذين لا يزالون داخل البلاد صعوبة بالغة، بسبب انقطاع الاتصالات على نطاق واسع. ولهذا السبب، لم يتمكن محققو منظمة العفو الدولية من إجراء أي مقابلات سوى مع الناجيات اللاتي نجحن في الفرار من السودان. ولأغراض هذا البحث، فضلت المنظمة إجراء المقابلات مع الناجيات من العنف الجنسي بشكل شخصي، مع إجراء مقابلات مع عدد ضئيل منهن عن بُعد. وكما يُوضّح أدناه، تُفضّل الكثير من الناجيات من العنف الجنسي عدم الإبلاغ أو التحدّث عن تجاربهن، بسبب وصمة العار المقترنة بمثل هذه التجارب، والتي قد يُلقحها بهن المجتمع أو أفراد أسرهن.

ويستند التقرير إلى بحث أُجري في الفترة بين 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 و28 فبراير/شباط 2025. وقد أُجريت معظم المقابلات بين 18 و25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، في مستوطنة كيرياندونغو للاجئين بأوغندا، حيث يقيم آلاف اللاجئين السودانيين. وأجريت بعض المقابلات عن بُعد، باستخدام تطبيقات الاتصال عبر الإنترنت، مع أشخاص داخل السودان وخارجه، في كينيا وأوغندا. في معظم الحالات، ودارت معظم المقابلات باللغة العربية، وبعضها بمساعدة مترجمين فوريين، وأجريت أخرى باللغة الإنجليزية. أجرى محققان لدى منظمة العفو الدولية المقابلات، وكانت معظمها بحضورهما معًا، ولكن في بعض الحالات، أجرى كل واحد المقابلات مع كل شخص بشكل منفصل.

وبلغ عدد الأشخاص الذين أجرت معهم منظمة العفو الدولية المقابلات لغرض هذا البحث 30 شخصًا. وتضمّن الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات 16 ناجية من العنف الجنسي، وخمسة من أقرباء الناجيات، من بينهم شاهدة عيان، وخمسة محققين في مجال حقوق الإنسان، يراقبون النزاع الدائر في السودان عن كثب، وأربعة من مقدمي الخدمات الذين كانوا يقدمون الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي والمساعدات للنساء اللاتي تعرّضن للعنف الجنسي. علاوةً على ذلك، اطّلت منظمة العفو الدولية على تقارير وسائل الإعلام وغيرها من التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة، بما فيها تقارير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وأطلع محققو منظمة العفو الأشخاص في المقابلات على طبيعة البحث والغرض منه، وما قد يترتب على المقابلات، وكيف ستُستخدَم المعلومات التي سيُدلون بها. وأجريت جميع المقابلات مع الناجيات من العنف الجنسي في إطار يضمن خصوصيتهن وسلامتهن. وأعطى جميع الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات موافقتهم الشفوية والمستنيرة، قبل إجراء كل مقابلة، وأتيحت الفرصة لجميعهم للتوفّف عن الحديث، وقرروا خلال المقابلات. وأنهت واحدة فقط من الناجيات المقابلة بعد الحصول على موافقتها المستنيرة بسبب تعبها. وقد أُخيّرت الناجيات اللاتي أُجريت معهن المقابلات بمساعدة قادة موثوقين في المجتمعات المحلية كانوا يقدمون الخدمات بالفعل إليهن.

وأتيحت الفرصة لجميع الناجيات لاختيار جنس المحققين الذين يُجرون معهن المقابلات، وقد فضلت نايجتان إجراء المقابلة مع محققة. وأجريت المقابلات مع 13 من أصل 16 ناجية بشكل مباشر، بينما أُجريت المقابلات مع ثلاث فقط عن بُعد باستخدام تطبيقات آمنة. ولم تُعرّض أي حوافز مالية على الأشخاص لإجراء المقابلات مع منظمة العفو الدولية. وفي الحالات التي اضطر فيها الأشخاص للسفر لحضور المقابلات مع المحققين، ردت المنظمة إليهم أي مبالغ أنفقوها خلال تنقلهم.

وقد أحالت منظمة العفو ناجيات إلى مقدمي خدمات الدعم الطبي أو النفسي، على النحو المناسب. ويشتمل التقرير على أسماء بعض الأشخاص، بناءً على موافقتهم الصريحة، بينما أُسْتُخْدِمَت أسماء مستعارة لإخفاء هوية جميع الناجيات من العنف الجنسي وأقربائهن. كما حُذِفَت بعض المعلومات التي قد تُحدِّد بها الهوية الشخصية للناجيات، حفاظاً على كرامتهن وخصوصيتهن وتجنباً لتعرُّض بعضهن لأعمال انتقامية. وسُئِلَت الناجيات عن الإجراءات أو القرارات التي يُردن من أصحاب المسؤوليات اتخاذها، على أننعكس آرائهن ووجهات نظرهن في التقرير على النحو المناسب.

وفي 24 مارس/آذار 2025، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة مكتوبة إلى قوات الدعم السريع لإطلاعها على النتائج التي توصلت إليها، طالبةً منها تقديم معلومات حول سلوك عناصرها فيما يتعلق بمزاعم محددة موثقة في هذا التقرير، لكنّها لم تتلقَ ردّاً حتى وقت النشر.

نتائج وتوصيات

إلى قوات الدعم السريع

- وضع حدٍ على الفور لجميع أعمال الاغتصاب الفردي والجماعي والاستعباد الجنسي وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى.
- ضمان إجراء تحقيقات سريعة وفعالة ومستفيضة تتسم بالاستقلالية والحيادية والشفافية في جميع المزاعم الموثوقة بشأن الاغتصاب الفردي والجماعي، والاستعباد الجنسي، وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى التي وقعت بحق النساء والفتيات الموثقة في هذا التقرير؛ وحينما تتوفر أدلة كافية ومقبولة، ضمان تقديم المقاتلين والقادة المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة في محاكمات عادلة أمام محاكم مدنية، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. ضمان تقديم تعويضات كاملة للناجيات من أعمال الاغتصاب الفردي والجماعي والاستعباد الجنسي وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى.
- ضمان تقديم الدعم لآليات الحماية والرعاية والعلاج والدعم النفسي الاجتماعي للناجيات من العنف الجنسي، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة قواتكم.
- ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي بجميع السبل التي تشمل فرض وإنفاذ سياسة عدم التسامح المطلق مع العنف الجنسي وضمن تنفيذها على الفور. وينبغي أن يتضمن ذلك تعليق عمل أي جندي أو قائد، إذا أُشْتُبه في ارتكابه أو إصداره لأمر بارتكاب أعمال عنف جنسي، ريثما تُستكمل التحقيقات السريعة والمحايدة والمستقلة والفعالة بشأن هذه الأعمال.
- السماح وتسهيل جميع السبل السريعة والأمنة، على الفور، للحصول على المساعدات الإنسانية في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة قواتكم، سواءً عبر خطوط النزاع أو عبر الحدود السودانية، بما يتوافق مع القانون الدولي. ويشتمل ذلك تسهيل توفير ما يلزم من الإمدادات والعمالين لإدارة العناية السريرية الشاملة لضحايا حوادث الاغتصاب، وتقديم الخدمات للناجيات من تلك الحوادث.
- ضمان المرور الآمن للنساء والفتيات وغيرهن من المدنيين الذين يريدون مغادرة المناطق المتضررة من أعمال العنف والسماح بالخروج الآمن للفارين من العنف بحثاً عن الأمان والحماية داخل السودان وفي بلدان أخرى.
- التعاون وتقديم الدعم الكامل لجميع الجهود الجارية لإحقاق المساءلة، والتي تشمل أعمال كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وبعثات تقصي الحقائق بشأن السودان التابعة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتسهيل سبل وصولها إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة قواتكم.

إلى السلطات السودانية، بما فيها وزارة العدل ووزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

- ضمان تقديم الدعم لآليات الحماية والرعاية والعلاج والدعم النفسي الاجتماعي للناجيات من العنف الجنسي، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة.
- ضمان تسهيل الوصول الكامل والسريع والأمن للمساعدات الإنسانية، سواءً عبر خطوط النزاع أو عبر الحدود السودانية، بما يتوافق مع القانون الدولي. ويشتمل ذلك تسهيل توفير ما يلزم من الإمدادات والعاملين لإدارة العناية السريرية الشاملة لضحايا حوادث الاغتصاب، وتقديم الخدمات للناجيات من تلك الحوادث.
- ضمان إجراء تحقيقات سريعة، وفعالة، ومستفيضة، تتسم بالاستقلالية والحيادية والشفافية في جميع المزاعم الموثوقة بشأن الاغتصاب الفردي والجماعي والاستعباد الجنسي وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى التي وقعت بحق النساء والفتيات الموثقة في هذا التقرير؛ وحينما تتوفر أدلة كافية ومقبولة، ضمان تقديم كل من يُشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة في محاكمات عادلة أمام محاكم مدنية، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. ضمان تقديم تعويضات كاملة للناجيات من أعمال الاغتصاب الفردي والجماعي والاستعباد الجنسي وجميع أشكال العنف الجنسي الأخرى.
- إعادة التواصل والتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والاستعانة بمساعدته في ترسيخ المساءلة وغير ذلك من التدابير الرادعة أو المانعة الأخرى للتصدي لأعمال العنف الجنسي على خلفية النزاع، وكذلك توفير وإتاحة السبل لتلقي الخدمات الشاملة، بما يتماشى مع إطار التعاون المُوقع بين السودان ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام في مارس/أذار 2020.

إلى الشركاء الدوليين للسودان، بما فيهم الاتحاد الأوروبي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والبلدان الأخرى

- حثّ جميع الأطراف المتحاربة علنًا، لا سيما قوات الدعم السريع، على وضع حدٍ لأعمال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تُمارَس بحق النساء والفتيات على نطاق واسع.
- زيادة التمويل الطارئ للاستجابة الإنسانية في السودان، وكذلك في مخيمات اللاجئين في بلدان الجوار. ضمان تقديم دعم مخصص لإرساء آليات الحماية، والرعاية، والعلاج، والدعم للناجيات من العنف الجنسي. ضمان تخصيص التمويل الكافي لتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الدعم النفسي وعلاج الصدمات النفسية للناجيات من العنف الجنسي.
- ضمان إدراج أوضاع النساء والفتيات في السودان، وعلى وجه الخصوص العنف الجنسي الذي يُمارَس بحقهن على خلفية النزاع الدائر، في صميم المناقشات والجهود الرامية إلى معالجة النزاع في السودان.
- حثّ أطراف النزاع في السودان على إنهاء جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية فورًا ودون أي عوائق، بما في ذلك تسهيل توفير ما يلزم من الإمدادات والعاملين لإدارة العناية السريرية الشاملة لضحايا حوادث الاغتصاب وتقديم الخدمات للناجيات من تلك الحوادث.
- يتعين على الولايات المتحدة إعادة جميع المساعدات الإنسانية والبرامج المُوجَّهة للتعاظم مع الأزمة في السودان، وضمان توزيع الموارد المخصصة لجميع البرامج التي تعالج العنف الجنسي في حالات النزاع، على جناح السرعة ودون أي تأخير.
- فتح مسارات آمنة وقانونية وضمان حماية ودعم الأشخاص الفارين من السودان، والامتناع عن إعادة المواطنين السودانيين إلى السودان، أو إلى أي بلد ثالث قد يكون فيه عُرضة للإعادة إلى السودان.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

- حثّ جميع الأطراف المتحاربة على الفور، لا سيما قوات الدعم السريع، على وضع حدٍ لأعمال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تُمارَس بحق النساء والفتيات على نطاق واسع. الدعوة إلى زيادة التمويل المخصص للمعونات الإنسانية ورفع مستوى الاستجابة

الإسكانية للمبادرات المحلية بقيادة النساء التي توفر المساحات الآمنة، والدعم النفسي الاجتماعي، والرعاية الطبية للناجيات.

- دعوة الناجيات من العنف الجنسي والمنظمات المستجيبة لأزمة العنف الجنسي في السودان إلى تقديم إحاطات إلى المجلس بشأن الأوضاع.
- مطالبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع فورًا بتقديم إحاطة شاملة، عقب زيارتها إلى السودان.
- توسيع إطار نظام الحظر المفروض على توريد الأسلحة الساري حاليًا على إقليم دارفور لكي يشمل سائر أرجاء السودان، بالنظر إلى التصاعد البالغ في مستوى العنف وأثره على المدنيين، والانتهاك الصارخ للحظر القائم من جانب شتى الأطراف الفاعلة التي تُوَجَّح النزاع في السودان. ويجب أن يكون توسيع نطاق حظر توريد الأسلحة مصحوبًا بألية شاملة وفعالة لمنع عمليات البيع الدولية وأي طرق أخرى لنقل الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى السودان. ضمان تخصيص ما يكفي من الموارد البشرية وغيرها للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة وأمانة الأمم المتحدة لإجراء تحقيقات بهدف التحقق من الامتثال لحظر الأمم المتحدة على توريد الأسلحة للسودان.
- بالنظر إلى النزاع الدائر حاليًا، توفير موارد إضافية لدعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية، وتوسيع نطاق قرار إحالة النزاع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية ليشمل أيضًا التحقيق في الجرائم المُرتكبة بموجب القانون الدولي، في بقية أنحاء السودان ومقاضاة مرتكبيها، بما فيها الجرائم التي تُرتكب في خِصَم النزاع الجاري.
- الدعوة إلى وضع ترتيبات فعالة للرصد والتحليل والإبلاغ، تماشيًا مع قرار مجلس الأمن رقم 1960 (لسنة 2009)، لضمان الجمع الممنهج للمعلومات حول أعمال العنف الجنسي المُرتكبة على خلفية النزاع في السودان، وتمكين مجلس الأمن من النظر في المستجدات التي تطرأ في أزمة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في البلاد والاستجابة لها.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- تجديد ولاية البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان خلال دورة المجلس المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2025، وضمان تزويدها بالموارد اللازمة وأي دعم تحتاجه لتوثيق الأدلة على الجرائم المُرتكبة، بما فيها جرائم العنف الجنسي على خلفية النزاع، وجمعها وحفظها.

إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي

- حثّ جميع الأطراف المتحاربة علنًا، لا سيما قوات الدعم السريع، على وضع حدٍ لأعمال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تُمارَس بحق النساء والفتيات على نطاق واسع.
- عقد جلسة إحاطة خاصة حول دور العنف الجنسي في النزاع الدائر حاليًا في السودان، وانعدام المساءلة عنه باعتباره أحد الأسباب الجذرية للنزاع.
- حث الأطراف المتحاربة على التعاون وتقديم الدعم الكامل لجميع الجهود الجارية لإحقاق المساءلة، والتي تشمل أعمال كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وبعثات تقصي الحقائق بشأن السودان التابعة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتسهيل وصولها إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة كل طرف.
- ضمان تزويد البعثة المشتركة لتقصي الحقائق بشأن السودان بالموارد اللازمة وأي دعم تحتاجه للاضطلاع على نحو فعال بمهام ولايتها المتمثلة في توثيق وجمع الأدلة على الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتعاون معه على توسيع نطاق وإنفاذ نظام حظر توريد الأسلحة الساري حاليًا على إقليم دارفور ليسري أيضًا على سائر أرجاء السودان، بالنظر إلى التصاعد البالغ في مستوى العنف وأثره على المدنيين، والانتهاك الصارخ للحظر القائم من جانب شتى الأطراف الفاعلة التي تُوَجَّح النزاع الدائر في السودان.

إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

- ضمان إجراء البعثة المشتركة لتقصي الحقائق بشأن السودان التابعة للجنة تحقيقات شاملة وإبلاغها عن أعمال العنف الجنسي التي تُرتكب على خلفية النزاع، بإجراءات تتضمن دعوة الناجيات من العنف الجنسي والمنظمات المستجيبة لأزمة العنف الجنسي في السودان إلى تقديم إحاطات بشأن الأوضاع إلى بعثة تقصي الحقائق.
- تجديد ولاية البعثة المشتركة لتقصي الحقائق بشأن السودان، فور انتهائها، وضمان نشرها لتقرير حول النتائج التي توصلت إليها وتوصياتها في نهاية ولايتها.

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان. عندما
يقع ظلم على أي إنسان، فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضموا إلى المحادثة

اتصلوا بنا

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org



mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

